

عنوان البحث

**تحديات سوق العمل وأفاق التطوير والإصلاح من وجهة نظر طلبة السنة الأخيرة
من المرحلة الجامعية بكلية المحاسبة جامعة غريان**

د. محمد منصور أبو زيد¹ ، د. عبدالباسط إمام الوصيف² ، د. نوري خليفة عثمان خليفة³

¹ قسم الإدارة / كلية المحاسبة / جامعة غريان، ليبيا. بريد الكتروني: abouzed Mohammed 959@GMAIL.COM

² قسم الإدارة / كلية المحاسبة / جامعة غريان، ليبيا. بريد الكتروني: Wsif666 @GMAIL.COM

³ قسم الإدارة / كلية المحاسبة / جامعة غريان، ليبيا. بريد الكتروني: NURI19762016@GMAIL.COM

HNSJ, 2024, 5(8); <https://doi.org/10.53796/hnsj58/24>

تاريخ القبول: 2024/07/22م

تاريخ النشر: 2024/08/01م

المستخلص

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على الوضع الحالي للتوظيف في سوق العمل الليبي ولتحقيق هذا الهدف اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، حيث قام الباحثون بتقييم دور الوضع الحالي للتوظيف في سوق العمل الليبي، من خلال استمارة استبيان صممت لتحديد عدد ثلاثة أبعاد رئيسية للوضع الحالي للتوظيف، التحديات والمشاكل التي تواجه الخريجين من الجامعات، والإصلاحات والتطوير بسوق العمل لاستيعاب القوى العاملة الجديدة، أشارت نتائج التحليل الإحصائي إلى ضعف مهارات الخريجين وعدم تناسبها مع الوظائف الشاغرة، والحاجة لترسيخ العلاقة بين مؤسسات التعليم العالي ومنظمات سوق العمل، أوصت الدراسة بإمكانية تطوير نظام علمي من خلاله يتم تأكيد الربط بين مناهج التعليم العالي ومتطلبات القطاعين العام والخاص بسوق العمل.

الجزء الأول: الإطار التمهيدي للدراسة

المقدمة :

فُرضت التغيرات والتحولت العالمية الكثير من التحديات التي أدت إلى تراجع فرص العمل المتاحة وتراجع مشاركة الفئات العمرية الشابة في سوق العمل. ووجود الاقتصاد غير المنظم والبيئة الاجتماعية والاقتصادية عوامل أخرى أدت إلى تناقص في فرص العمل وتراجعها (مؤتمر العمل الدولي، 2012).

لهذه المؤثرات والأسباب طُورت الدول المتقدمة التعليم بحيث أصبح قادراً على مجابهة المتغيرات المحلية والدولية من خلال تخريج مؤهلين من ذوي المهارات القادرة على مواكبة متطلبات سوق العمل (مرجين، 2015).

هذا التطور لا يشمل الدول النامية وذلك لغياب تطبيق المعايير الوطنية والدولية، وغياب التشريعات التي تتماشى مع واقع الاقتصاديات الحديثة مما أدى إلى عدم التوافق بين التعليم العالي والتدريب من ناحية والاحتياجات الحالية والمستقبلية من القوى العاملة من ناحية أخرى (منظمة العمل الدولية، 2017).

ويميل التعليم العالي في الوطن العربي إلى أن يكون مجالاً أوسع للتخصصات الإنسانية والاجتماعية نتيجة للميول الكبير لدراسة هذه التخصصات، وهذا قد لا يحدث العائد اجتماعي والكفاءة المعرفية المطلوبة (ايوخنجر، 2015).

أما في ليبيا فإن التوسع الأفقي للجامعات لا يعتبر إلا محاولة متواضعة لا تصل إلى مستويات التطوير في مجال التعليم العالي ومواكبة التطورات والاحتياجات المحلية ومواجهة المشاكل المختلفة والتطوير والتنمية (مرجين، 2015).

لذلك يحتاج التعليم في الدول النامية التعليم (عموماً إلى قطع أشواطاً طويلة في عمليات التطوير للتغلب على التحديات والمشاكل التي تواجه التعليم (مرجين، 2015).

وهذا يساعد التعليم العالي في بناء المجتمعات من خلال المعارف التي يقدمها من ناحية، ومن الناحية الأخرى فإن تدعيم التواصل والترابط بين المؤسسات العاملة ورجال الأعمال يمكن أن يكون سبباً (<https://blogs.worldbank.org>) **محركاً** قوياً لتحقيق أهداف المجتمع رئيسياً، و

1 - مشكلة الدراسة:

ألزمت بيئة سوق العمل على طالبي الوظائف ضرورة توفير متطلبات أداء الوظيفة بأبعادها المختلفة التي تشمل العلم والمهارة وثقافة العمل المهني (بن زقر، 2014).

وبالتالي فإن الجامعات والمعاهد المختلفة تستخدم التقنيات الحديثة لأجل توفير المتطلبات العلمية المطلوبة لسوق العمل بينما يلتزم طالبي الوظائف بالتدريب الخاص للرفع من المهارات لتتناسب مع متطلبات سوق العمل. لكن على الرغم من ذلك فإن أكثر المشاكل التي تواجه الطلبة المقدمون على التخرج صعوبة الحصول على فرصة عمل بعد التخرج لتحقيق أهدافهم المختلفة (العاني، 2017). أن أحد أسباب ذلك هو؛ غياب تعميق مفهوم المهارات الناعمة مثل القيادة، ومهارات بناء الفريق والتواصل وحل المشكلات والقدرة على التأقلم وأخلاقيات العمل وما يتبعه من عمليات صقل وتطوير التفكير النقدي الذي يضمن تطوير المعرفة والمقدرة على التعرف على كل المستجدات في البيئة المحيطة ومن ثم التأقلم مع الممارسة العملية في مجال العمل (باهرمز، 2020).

إضافة إلى غياب المراجعة السنوية لما يتطلبه سوق العمل والعمل على دراسة التخصصات التي تتماشى مع المطلوب في سوق العمل للحصول على القدرات والمهارات المتنوعة و الحديثة اللازمة للعمل للتأقلم مع المتطلبات النوعية بالعمل (النوري ، 2020) .

ويواجه سوق العمل الليبي الكثير من المشاكل التي تتعكس على توظيف الخريجين والقوى العاملة الشبابية في اغلبها نتجت عن ضعف مشاركة التعليم العالي وتفاعله مع سوق العمل مما أدى إلى تدني الفهم بضرورات الإنفاق على التعليم والتدريب لإنتاج كفاءات يمكنها المساهمة في زيادة الإنتاجية (الربيعي, 2017).

كما أن المقدر على استيعاب الطاقات الشبابية القادرة على العمل كان يجب أن يكون إحدى أهم الاستراتيجيات التي عملت عليها الحكومات المتعاقبة في ليبيا. وتشكل عملية توظيف الخريجين في الأعمال الإدارية والخدمية وفي أعمال لا تتناسب مع تأهيلهم العلمي ومستويات مهاراتهم في القطاع العام بطالة مقنعة أدت إلى تدني مستويات إنتاجية القطاع العام من ناحية، ومن الناحية الأخرى إلى انخفاض الرغبة في الرفع من مستويات التدريب والمهارات والخبرات وضعف مقدر الخريجين على منافسة العمالة الوافدة (الربيعي, 2017) .

2 - أهداف الدراسة :

تهدف الدراسة إلى التعرف على تصورات الطلبة الجامعيين بكلية المحاسبة جامعة غريان حول تحديات ومشاكل سوق عمل الخريجين من حيث :

1. التعرف على حالة التوظيف الحالية بسوق العمل الليبي .
2. تحديد التحديات التي تواجه الخريجين للحصول على فرص عمل بسوق العمل الليبي.
- 3 . توضيح أسس التطوير بسوق العمل لاستيعاب خريجي الجامعات الليبية.

فرضيات الدراسة : 3 -

- 1- ما تصورات طلبة كلية المحاسبة جامعة غريان للوضع الحالي للتوظيف بسوق العمل الليبي؟
- 2 - ما تصورات طلبة كلية المحاسبة جامعة غريان للتحديات والمشاكل التي تواجه الخريجين من الجامعات بسوق العمل الليبي؟
- 3- ما تصورات طلبة كلية المحاسبة جامعة غريان للإصلاحات والتطوير بسوق العمل لاستيعاب القوى العاملة الجديدة؟

أهمية الدراسة : 4 -

تُكمن أهمية الدراسة في الجوانب التالية :

- قطاع التعليم : التعرف على مواطن الضعف في التعليم الجامعي بما يساعد متخذي القرار في هذا القطاع من اتخاذ قرارات تساهم في الرفع من مستويات الخريجين وبما يتلاءم مع متطلبات سوق العمل الليبي.
- الجوانب العلمية: إثراء المعرفة العلمية في مجال الأداء التعليمي ومتطلبات سوق العمل، وذلك بعد دراسة الأسس النظرية والاستخلاص منها ووضعها في إطار نظري يمكن أن يحدد أسس العمل المستقبلي في هذا المجال .
- الجوانب العملية (التطبيقية) : يعتمد ذلك على تحديد وجهات نظر أصحاب المصلحة (في الجامعات وسوق العمل/

طلبة السنة الأخيرة من المرحلة الجامعية) ميدانياً وتحديد تصوراتهم حيال المؤسسة التعليمية الجامعية وأدائها مقارنة بمتطلبات سوق العمل وما ينبغي أن يكون من متطلبات , بإعتباره يساعد على وضع قاعدة للجوانب والتحديات التي لازالت تحتاج إلى تعميق الدراسة والبحث في فيها.

- الجوانب المرتبطة بالخريجين وطلبي الوظائف في سوق العمل : بتطبيق توصيات هذه الدراسة يمكن أن يكون أساس للحل ولجميع كليات الاقتصاد بالجامعات الليبية على اعتبار نمطية هيكلية هذه الجامعات وتساوي الظروف البيئية التي تواجه الجامعات الليبية بما يمكن معه وضع توازن بين متطلبات سوق العمل والمؤهلات العملية للخريجين من تلك الجامعات.

5 - منهجية الدراسة:

إنطلاقاً من مشكلة الدراسة وأهدافها فأن المنهج المتبع في هذه الدراسة هو المنهج الوصفي التحليلي والذي يهدف إلى وصف الظاهرة وتشخيصها وإلقاء الضوء على جوانبها المختلفة بغرض فهمها وتحديد أسبابها حيث تم استخدام مصدرين أساسيين للبيانات :

1- المصادر الثانوية: تتمثل في الكتب والمراجع ذات العلاقة والدوريات، والأبحاث والدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدراسة .

2 - المصادر الأولية: لمعالجة الجوانب التحليلية لموضوع الدراسة من خلال الاستبيان كأداة رئيسة للدراسة .

6 - حدود الدراسة :

1- الحدود الموضوعية: أقتصرت الدراسة على دراسة تحديات سوق العمل وأفاق التطوير والإصلاح من وجهة نظر طلبة السنة الأخيرة من المرحلة الجامعية بكلية المحاسبة جامعة غريان .

2- الحدود المكانية: طلبة السنة الأخيرة بكلية المحاسبة جامعة غريان .

3 - الحدود الزمنية: تمتد خلال الفترة ما بين سبتمبر 2020 إلى يوليو 2021 .

7 - الدراسات السابقة :

لقد إجريت بعض البحوث والدراسات التي تناولت سوق العمل ، إذ تباينت هذه الدراسات من حيث مجالاتها وأهدافها ومتغيراتها وبيئاتها ، والبيانات التي استخدمتها ، ومن هذه الدراسات ما يلي :

1.دراسة مصلي, عبد الحكيم محمد, 2019 تناولت التعليم المحاسبي في ليبيا وتحديات سوق العمل, حيث شملت الدراسة الأطراف التي لها علاقة بالتعليم العالي المحاسبي في ليبيا (أعضاء هيئة التدريس بالتعليم المحاسبي بالجامعات, طلبة التعليم المحاسبي , خريجي المحاسبة, وعدد من المدراء بسوق العمل) وتوصلت الدراسة إلى نتائج من أهمها عدم وجود برامج مشتركة بين الجامعات والوحدات الاقتصادية بسوق العمل يمكن من خلالها اتمام تطوير المناهج وتزويد الطلبة بالمعلومات التي تؤهلهم لاكتساب الخبرة المطلوبة للعمل علاوة على قلة البرامج التي تساهم في تطوير أعضاء هيئة التدريس بما يفيد العملية التعليمية للمحاسبة, كذلك عدم وجود برامج لتوجيه الطلبة أثناء إعداد مشاريع التخرج تمكن الوحدات الاقتصادية المختلفة من الاستفادة من نتائج تلك البحوث. بالإضافة إلى ضعف التكنولوجيا المستخدمة في تدريس المحاسبة وجمود المناهج المعتمدة لتدريس المحاسبة وعدم السعي وراء تطويرها وبالتالي عدم المقدرة على إعداد الخريج القادر على الاستفسار وطرح الأسئلة والإجابة لان ذلك لا يتوفر أثناء تدريس الطلبة.

2. دراسة الشبه، رمضان عبد الله حدود، مصطفى مسعود، 2015 تناولت أسباب عدم التوافق بين مخرجات التعليم الجامعي ومتطلبات سوق العمل في ليبيا، حيث أوضحت هذه الدراسة الفجوة في التوافق بين ما يتطلبه سوق العمل من تخصصات وما تخرجه الجامعات من تلك التخصصات، وتوصلت الدراسة إلى أن ضعف مخرجات التعليم الجامعي المعتمدة أساساً في تكوينها على التعليم النظري أدى إلى صعوبة توافقها مع متطلبات سوق العمل. وكذلك تدني متطلبات سوق العمل وعدم مقدرته على استيعاب الأعداد الكبيرة من الخريجين وفي مختلف التخصصات.

3. دراسة التريكي، مصطفى الصغير، والنقراط، أحمد محمد، 2013 تناولت قراءات في نتائج دراسة خريجي المؤسسات التعليمية والتدريبية ومتطلبات سوق العمل، حيث هدفت إلى تقييم أداء خريجي المؤسسات التعليمية والتدريبية وربطه بسوق العمل والتعرف على المعايير المطلوبة للوصول إلى تحقيق توازن بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل من خلال دراسة آراء المدراء العامين لمجموعة من الشركات، ودراسة آراء مدراء شؤون الموظفين والموارد البشرية. وتوصلت دراسة آراء المدراء العامين إلى الاتفاق بشأن عدم التوافق بين متطلبات سوق العمل والتأهيل اللازم من قبل خريجي الجامعات من حيث كفاءات العمل والمتطلبات الأخرى اللازمة لسوق العمل. بينما أشارت نتائج آراء مدراء شؤون الموظفين والموارد البشرية إلى نقص العمالة المؤهلة اللازمة للعمل بسوق العمل وكذلك الفروقات بين سلوكيات العمالة الليبية وغير الليبية.

4. دراسة المغربي، مرعي عبد الله، والودان أبوبكر محمد 2009 كانت حول معوقات المواءمة بين مخرجات التعليم والتدريب المهني واحتياجات وشروط سوق العمل، وهدفت هذه الدراسة إلى رصد وتحليل أهم الإشكاليات والمعوقات المتعلقة بمخرجات التعليم والتدريب وارتباطها بسوق العمل. حيث تناولت التنمية البشرية في الدول النامية عموماً وفي ليبيا بشكل خاص بالإشارة إلى السلبيات التي تعاني منها المعاهد ومراكز التدريب من تجهيزات ومباني علاوة على إهمال للتطبيق العملي والتركيز على الجانب النظري في التدريب والتعليم. كما ان الدراسة تناولت آليات توفير فرص العمل من خلال المشروعات الصغيرة. وتوصلت الدراسة إلى نتائج من أهمها التوزيع غير المتكافئ بين المدن الرئيسية الليبية والمدن الأخرى وصعوبات وضع إستراتيجية واضحة للتعليم والتدريب. كما أشارت أيضاً إلى التشبث بالمنظومات القديمة للتعليم والتدريب والقصور في وضع سياسات تقوم على الشمول والتكامل .

الإضافة التي تقدمها الدراسة الحالية على الدراسات السابقة في مجال سوق العمل :

تناولت الدراسات السابقة موضوع سوق العمل من ناحية مدى التطابق بين الإمكانات التي يمتلكها الخريجين وما يحتاج إليه سوق العمل من إمكانات وخبرات في محاولة لاستقراء الطريقة العلمية الصحيحة اللازمة لسد الفجوة بين المتاح لدى الخريجين والمطلوب في سوق العمل. بينما تحاول الدراسة الحالية إدراك الوضع الحالي للتوظيف والتحديات التي تواجه الخريجين الجدد والإصلاحات التي يفترض أن تكون من خلال التركيز على أصحاب المصلحة في التعامل مع سوق العمل، وهم الطلبة والطالبات الذين شارفوا على استكمال دراستهم الجامعية. وهذا يعزز قيمة حقيقية في تحديد المشكلة الحقيقية لسوق العمل من خلال ثلاثة نقاط أساسية :

- 1 . تعتبر المرحلية الدراسية والعمرية التي تمت دراستها مورد أساسي للمعلومات من سوق العمل لأن عناصرها باحثين أساسيين عن طبيعة سوق العمل وتحدياته.
- 2 . تكوين رؤية واضحة لسوق العمل من خلال أصحاب المصلحة الحقيقية في سوق العمل وهم الدارسين المزمع تخرجهم.
- 3 . تمثل الفئة التي تمت دراستها الشريحة القادرة على العمل بما يتوفر لها من دوافع للعمل وطموح لتحقيق أهدافها من الحصول على وظائف في سوق العمل، وذلك بشرط توجيهها الوجهة الصحيحة التي تضمن الاستفادة من إمكاناتها وقدراتها.

الجزء الثاني: الإطار النظري للدراسة

التعليم العالي و سوق العمل الليبي :

لأزال ينظر إلى القطاع العام بأنه القطاع الذي يمكن أن يستوعب الفئات الشبابية العاملة والخريجين الجدد, وهو المكان الذي يمكن أن يستوعب العدد الأكبر من هؤلاء الخريجين ,وذلك نظراً للمرتبات المنخفضة في بعض محالات القطاع الخاص الليبي وعدم إمكانية الاستفادة من بعض المزايا مثل الضمان الاجتماعي مقارنةً بالقطاع العام . (<https://publications.iom.int>) .

لذلك فإن أهم السياسات التي يفترض أن تنشأ هي عملية الربط بين القطاعين العام والخاص مع إعطاء مزايا بالقطاع الخاص يمكن مقارنتها بما هو معمول به في القطاع العام (<https://publications.iom.int>) .

وفي سوق العمل الليبي فإن الحاجة إلى القوى العاملة وخاصة الشبابية منها تمثل أحد أهم الدعائم الأساسية لتدوير عجلة الاقتصاد , لذلك فإن التوسع في إنشاء الجامعات والمعاهد العليا بشكل مخطط وبما يتناسب والحاجة الفعلية لسوق العمل يمكن أن يضمن الحصول على مخرجات وبالتخصصات المطلوبة التي يمكن أن تزود سوق العمل بالعناصر القادرة على العمل و بكفاءة. لكن بالرغم من ذلك فإن قصور التخطيط وضعف وضع برامج التدريب اللازمة لتأهيل خريجي مؤسسات التعليم العالي قد أدى إلى ضعف التناغم بين ما يطلبه سوق العمل من قدرات وما تفرزه الجامعات من خريجين.

نتيجة لذلك فإن الزيادة والتوسع الأفقي في عدد الجامعات في ليبيا في العقود الأخيرة , جعلته يحتوي على أرقام كبيرة من الطلاب إضافة إلى توسعه في البرامج والخدمات وهذا أدى إلى أن يفوق عدد مؤسسات التعليم العالي الاحتياجات والمتطلبات الفعلية في البلد (Elzaliene 2008), ورغم ذلك التوسع إلا أن مخرجات تلك المؤسسات من المتعلمين تنقصهم الكفاءات المطلوبة للعمل بتخصصاتهم في سوق العمل (<https://publications.iom.int>) .

وذلك ناتج بسبب أن التوسع الأفقي للجامعات لا يمثل إلا مجرد محاولة متواضعة لا تصل إلى مستويات التطوير في مجال التعليم العالي لإحداث التنمية المطلوبة (مرجين, 2015) .

وبالتالي فإن هذا الأمر يحتاج إلى الكثير من المعالجات التي تقع على عيب المسؤولين في سوق العمل والجامعات الليبية على حد سواء, من أجل إيجاد علاقة واضحة بين ما يتم تدريسه بالجامعات أو (مؤسسات التعليم العالي بصورة عامة) من مناهج وبرامج وبين الكفاءات المطلوبة بسوق العمل (مصلى, 2019).

وهذا يتحقق من خلال التعاون مع الجهات الصناعية والتجارية الفاعلة, حيث أن هذا التفاعل يوفر للجانبين الفائدة المرجوة , فالجامعات تستفيد من خلال تمكين الدارسين من الحصول على خبرة عملية خلال دراستهم الجامعية . بينما تستفيد المنظمات الصناعية والتجارية المختلفة من ضم الطلاب الأكثر موهبة وكفاءة عملية بعد التخرج للقوى العاملة به (Klucznik–Toro, 2007) .

علاوة على التعرف على آليات التعليم في بعض المسارات التي تؤثر على سوق العمل , والتي منها (سنوات التعليم؛المستوى التعليم, النظام التعليمي؛الاستثمارات في التعليم؛ جودة التعليم؛ المسار التعليمي ونوع المناهج الدراسية).

التحديات والمشاكل التي تواجه خريجي التعليم العالي بسوق العمل .

يمثل التطور والابتكارات التقنية إحدى أهم المتطلبات الأساسية في سوق العمل المعاصر

وأصبح من مهام رواد الأعمال انتقاء الموارد البشرية المناسبة لتكون مستعدة لمواجهة التحديات المختلفة (2020)

Piatkowski علاوة على ذلك تواجه أسواق العمل في العديد من الدول المتقدمة مثل دول الاتحاد الأوروبي الكثير من التحديات والمشاكل مثل بطالة الفئات الشبابية، ومشاكل دمج عاطلين عن العمل، وأصحاب المؤهلات الدنيا، ومشاكل العمال الأكبر سناً .

أما في ليبيا فإن هناك العديد من المشاكل المرتبطة بجودة التعليم وهذا ناتج عن الاهتمام بالكمية أكثر من الاهتمام بالجودة مما أدى إلى أن تكون مخرجات المؤسسات التعليمية من البطالة المقنعة بدلاً من أن تخرج قوى بشرية تعمل من أجل التطوير الاقتصادي. ويمثل ضعف التحديد لأهداف كل مرحلة من مراحل التعليم إحدى أهم التحديات التي تواجه التعليم في ليبيا (2018، وآخرون Tantoush).

لذلك الاهتمام بالجودة إحدى أهم الدعامات التي تحتاجها القطاعات المختلفة بالبيئة الليبية، وهذا يمكن أن يتحقق بوجود أهداف واضحة للإصلاحات والتطوير في المجالات والقطاعات المختلفة بالبيئة الليبية.

الإصلاحات والتطوير بسوق العمل لاستيعاب خريجي الجامعات .

ألزمت مشاكل وتحديات التشغيل والتوظيف الكثير من الدول المتقدمة على القيام بإجراءات لإصلاح ظروف أسواق العمل، ولقد تمثلت تلك الإجراءات والجهود القيام بمحاولات لتحسين ظروف التوظيف والاستثمار في إعادة التدريب للموارد البشرية نتيجة لزيادة عدد عاطلين عن العمل في محاولة لاستيعابهم بسوق العمل. تلك الجهود تطلبت القيام بوضع سياسات توظيف تضمن نقل القوى العاملة من الأماكن المنخفضة الإنتاجية إلى المواقع المرتفعة الإنتاجية⁽¹⁾ ، وفي ليبيا فإن الحاجة لربط فلسفة التعليم بخطط التطوير الاقتصادي والثقافة وأساليب الحياة تعتبر مؤشرات هامة لتحقيق الإصلاحات المطلوبة (2018، وآخرون Tantoush) .

لذلك فإن هناك حاجة ضرورية إلى اتخاذ قرارات في غاية الأهمية يمكن من خلالها إجراء تخطيط شامل يبنى وينشي علاقات بين قطاع التعليم والقطاعات الأخرى، كذلك وضع خطة إستراتيجية شاملة

يتحدد من خلالها مدخلات التعليم العالي من الدارسين وبالتخصصات التي يطلبها سوق العمل ليكون سوق العمل قادراً على استيعاب مخرجات الجامعات الليبية المختلفة.

الجزء الثالث: عرض وتحليل البيانات الأولية للدراسة

يتناول هذا الجزء تحليل بيانات الدراسة التي تم استيفائها من خلال أداة الدراسة "الاستبيان" حول موضوع " تحديات سوق العمل وأفاق التطوير والإصلاح من وجهة نظر طلبة السنة الأخيرة من المرحلة الجامعية بكلية المحاسبة جامعة غريان " ولتحقيق أهداف هذه الدراسة، قام الباحثون بإعداد إستبيان تضمن مجموعة من الأسئلة والتي تم تفرغها وتحليلها إحصائياً باستخدام الإختبارات الإحصائية المناسبة عن طريق برنامج الحزمة الإحصائية (SPSS) وذلك للتوصل إلى النتائج المطلوبة.

مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من جميع الطلبة الدارسين بالمراحل النهائية بكلية المحاسبة غريان، وأجريت هذه الدراسة على عينة عشوائية بلغ قوامها (40) طالب وطالبة من أصل (179) أي بنسبة (3، 22%) من مجتمع الدراسة ، وكذلك الردود المستوفاة لعدد (28) طالب وطالبة حيث أن الهدف الرئيسي لهذه الدراسة التعرف على تصورات طلبة المرحلة الأخيرة

¹- Analysis on the challenges facing labour markets within the Europe 2020 strategy.

من الدراسة الجامعية بكلية المحاسبة غريان حول تحديات ومشاكل سوق عمل الخريجين ووسائل الإصلاح والتطوير، وذلك على النحو التالي :

جدول (1) يبين حجم وعينة طلبة المرحلة النهائية بكلية المحاسبة للفصل الدراسي خريف (2020 / 2021)

الاستبيان ت الغير صالحة لدراسة	نسبة الردود إلى العينة المحددة	عدد الاستبيانات الصالحة لدراسة	العينة	المجموع	أعداد طلبة المرحلة النهائية (الفصل الدراسي الأخير) بالأقسام العلمية بالكلية				
					الاقتصاد	الإدارة	المحاسبة	تحليل البيانات	التمويل
12	70%	28	40	179	18	22	74	38	27

المصدر: أعداد الدارسين بالمرحلة النهائية بالكلية (قسم الدراسة والامتحانات بكلية المحاسبة) .

أداة الاستبيان:

تم تصميم استمارة الاستبيان اعتماداً على الجانب النظري، وقد روعي فيها صياغة الأسئلة وفقاً لمتغيرات الدراسة بحيث تعكس تصورات طلبة المراحل الجامعية النهائية، وقسمت أداة الدراسة إلى ثلاثة عوامل أساسية : الوضع الحالي للتوظيف، بينما يحتوي الثاني على التحديات والمشاكل التي تواجه الخريجين، ويضم الثالث عامل الإصلاحات والتطوير ، حيث تتكون استمارة الاستبيان من (14 فقرة) تمت صياغتها لكي تعطي مؤشر يعكس العوامل الرئيسية الثلاثة من خلال الاعتماد على الميزان الخماسي للإجابات وفق التالي :

العامل الأول: المتعلق بالوضع الحالي للتوظيف ويتمشى مع طبيعة وأهداف ذلك العامل .

أوافق بشدة	أوافق	غير متأكد	غير موافق	غير موافق بشدة
------------	-------	-----------	-----------	----------------

العامل الثاني: المرتبط بالتحديات والمشاكل التي تواجه الخريجين .

تحدي كبير جداً	تحدي كبير	غير متأكد	تحدي غير كبير	تحدي غير كبير جداً
----------------	-----------	-----------	---------------	--------------------

العامل الثالث: المرتبط بالإصلاحات والتطوير .

تطوير مناسب جداً	تطوير مناسب	غير متأكد	تطوير غير مناسب	تطوير غير مناسب جداً
------------------	-------------	-----------	-----------------	----------------------

حيث أن تصميم الأسئلة ضمن عوامل رئيسية محدد وفقاً للأهداف الآتية:

جدول (2) العوامل الرئيسية بالاستبيان وأهداف دراستها .

الهدف	مبررات اختيار العامل	العامل الرئيسي للبحث
التعرف على حالة التوظيف الحالية بسوق العمل الليبي.	حاجة المسؤولين ومنتخذي القرارات في المؤسسات المؤثرة في سوق العمل لاستقراء وتحديد رؤية وثقافة مجتمع طلبة التعليم العالي المقدمين على التخرج وتصوراتهم وتقييمهم لحالة سوق العمل لاعتبارهم طرف مؤثر في معادلة القوى العاملة المستقبلية	الوضع الحالي للتوظيف
تحديد التحديات التي تواجه الخريجين للحصول على فرص عمل بسوق العمل الليبي.	حاجة المسؤولين في قطاع التعليم عموماً وفي قطاع التعليم العالي بصورة خاصة إلى التعرف على مواطن الضعف بما يساعد على اتخاذ قرارات تساهم في الرفع من مستويات الخريجين	التحديات والمشاكل التي تواجه الخريجين
توضيح أسس التطوير بسوق العمل لاستيعاب خريجي الجامعات الليبية.	الحاجة إلى إعطاء مؤشر عن ضرورة التعاون بين الممثلين لسوق العمل والمسؤولين في التعليم الجامعي إلى التوافق في اتخاذ قرارات تساهم في الرفع من مستويات الخريجين وبما يتلاءم مع متطلبات سوق العمل الليبي	الإصلاحات والتطوير

تجميع وتحليل المعلومات .

أولاً - تجميع البيانات والمعلومات :

بعد أن تم تصميم إستمارة الاستبيان تم توزيعه على طلبة المرحلة النهائية (الفصول الأخيرة) من مرحلة الدراسة الجامعية بكلية المحاسبة، عن طريق مرحلتين:

المرحلة الأولى : روعي فيها الاستفسار من الطلبة الدارسين عن المرحلة الدراسية عن طريق المعلومات العامة للاستبيان بحيث اشتملت تلك على الفصل الدراسي للدارس وعدد الوحدات التي اجتازها الطالب أو الطالبة بحيث تم استبعاد الدارسين في المراحل غير النهائية، ولقد كانت المعلومات العامة التي تخص هذه المرحلة وفق الجدول التالي .

جدول (3) يوضح عملية تحديد الطلبة الدارسين بالمرحلة النهائية للدراسة بالكلية .

الأخير	الفصل الدراسي
ما قبل الأخير	
أخرى	أذكر رقم الفصل الذي يدرسه الطالب
من 113 ساعة دراسية فما فوق	عدد الوحدات التي اجتازها الطالب
أقل من 113 ساعة دراسية	

المرحلة الثانية : فهي مرحلة التوزيع النهائي للاستبيان الطلبة والطالبات المقصودين بهذه الدراسة حسب الجدول التالي.

جدول (4) عدد الطلبة والطالبات للمرحلة النهائية في الدراسة .

المجتمع	العينة	عدد الاستبيانات الصالحة للدراسة	نسبتها إلى العينة المحددة
179	04	82	%70

ثانياً - تحليل البيانات والمعلومات :

بعد أن تم تجميع البيانات ثم تفرغها وتحليلها , تم حساب بعض المؤشرات التي يمكن الاعتماد عليها في وصف الظاهرة من حيث القيمة التي تتوسط القيم أو تنزع إليها القيم تم استخدام الآتي:

. التوزيعات التكرارية: لتحديد عدد التكرارات، والنسبة المئوية للتكرار التي تحصل عليه كل إجابة منسوبا إلى إجمالي التكرارات .

- المتوسط الحسابي: لتحديد درجة تمركز إجابات المستقضي منهم عن كل فقرة، حول درجات المقياس.

- الانحراف المعياري: لقياس تشتت الإجابات ومدى انحرافها عن متوسطها الحسابي.

تحليل فرضيات الدراسة :

تحليل الفرضية الأولى : ما تصورات طلبة كلية المحاسبة جامعة غريان للوضع الحالي للتوظيف بسوق العمل الليبي ؟

للتعرف على الوضع الحالي للتوظيف بسوق العمل الليبي من خلال تصورات المشاركين بالدراسة قام الباحثون بتحليل الوسط الحسابي والانحراف المعياري للبنود والمكونات التي تشكل الوضع الحالي للتوظيف وفق الجدول التالي .

جدول (5) يوضح المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لعناصر الوضع الحالي للتوظيف

البيان	N	المتوسط Mean	الانحراف المعياري Std. Deviation	الترتيب اعتماداً على المتوسط الحسابي
ضعف التناسب بين مهارات الخريجين مع الوظائف الشاغرة في سوق العمل .	28	3.6786	1.09048	4
تركز اغلب الوظائف الشاغرة بالمدن الكبيرة (العاصمة والمدن الاقتصادية)	28	4.2857	.80999	1
نقص الطلب على الموظفين وتدهور الوضع المالي لبعض شركات القطاعين العام والخاص	28	4.0000	1.05409	3
تأثير الأوضاع الاقتصادية للدولة سلبياً على توظيف العمالة والخريجين الجدد	28	4.1786	1.09048	2
ضعف شركات التدريب على تحمل تكاليف تدريب الخريجين الجدد وبالتالي صعوبة موافقات التوظيف	28	1.07152	3.5000	5
وضع التوظيف (لكل المتغيرات)	28	4.6893	3.9286	

من النتائج الواردة بالجدول أعلاه يتبين أن الإجابات للعبارات (2 , 4 , 3) جاءت ضمن مدى موافقة المشاركين بالدراسة، حيث كانت العبارة الثانية ((تركز اغلب الوظائف الشاغرة بالمدن الكبيرة (العاصمة والمدن الاقتصادية)

بالترتيب الأول بمتوسط حسابي (4.2857) وانحراف معياري (0.80999). مما يدل على أن فرص العمل ووجود الوظائف لطالبيها يتركز بالعصمة والمدن الكبيرة. وجاءت العبارة الرابعة (تأثير الأوضاع الاقتصادية للدولة سلبياً على توظيف العمالة والخريجين الجدد) بالترتيب الثاني بمتوسط حسابي (4.1786) وانحراف معياري (1.09048) ، مما يدل على أن هناك موافقة من قبل المشاركين بالدراسة على أن الأوضاع الاقتصادية للدولة كان لها تأثير سلبي على توظيف الخريجين والعمالة أما العبارة الثالثة (نقص الطلب على الموظفين وتدهور الوضع المالي لبعض شركات القطاعين العام والخاص) جاءت في الترتيب الثالث بمتوسط حسابي (4.0000) وانحراف معياري (1.05409) مما يعني أن هناك نقص في الطلب على الموظفين وتدهور الوضع المالي لبعض شركات القطاعين العام والخاص، يعزى ذلك إلى أن الثقافة المجتمعية السائدة لدى الطلبة والخريجين الجدد أن الوظائف الشاغرة تتركز بالمدن الكبيرة ، أما العبارة الأولى (ضعف التناسب بين مهارات الخريجين مع الوظائف الشاغرة في سوق العمل) جاءت في المرتبة الرابعة بمتوسط حسابي (3.6786) وانحراف معياري (1.09048) ، أما العبارة الخامسة (تكاليف تدريب الخريجين الجدد وبالتالي صعوبة موافقات التوظيف) جاءت في الترتيب الخامس بمتوسط حسابي (1.07152) وانحراف معياري (3.5000).

تحليل الفرضية الثانية : ما تصورات طلبة كلية المحاسبة جامعة غريان للتحديات والمشاكل التي تواجه الخريجين من الجامعات بسوق العمل الليبي؟

للتعرف على التحديات التي تواجه الخريجين بسوق العمل الليبي من خلال تصورات المشاركين بالدراسة قام الباحثون بتحليل الوسط الحسابي والانحراف المعياري للبنود والمكونات التي تشكل تلك التحديات وفق الجدول التالي .

جدول (6) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لعناصر التحديات التي تواجه الخريجين

البيان	N	المتوسط Mean	الانحراف المعياري Std. Deviation	الترتيب اعتماداً على المتوسط الحسابي
محدودية مهارات العمل للخريجين الجدد وتوفر موظفين أجنب لسد المهارات المطلوبة	28	4.1429	.93152	2
محدودية القطاع الخاص وعدم المقدرة على استيعاب الأعداد الكبيرة من الخريجين	28	3.3214	1.09048	4
استقطاب القطاع غير المهيكل للقدرات الشبابية للخريجين الجدد في أعمال لا تتناسب مع مؤهلاتهم	28	4.4643	.88117	1
غياب المعايير العلمية للتوظيف وعدم مقدرة الخريج على الحصول على عمل يتناسب مع مؤهلاته	28	3.8571	.97046	3
التحديات التي تواجه الخريجين (لكل المتغيرات)	28	3.9464	.56256	

من النتائج الواردة بالجدول أعلاه يتبين أن الإجابات للعبارات (الأولى، الثانية، الثالثة، والرابعة) ، بالجدول جاءت ضمن مدى إدراك المشاركين بالدراسة لوجود تحديات ومشاكل تواجه الخريجين، حيث كانت العبارة الثالثة (استقطاب القطاع غير المهيكل للقدرات الشبابية للخريجين الجدد في أعمال لا تتناسب مع مؤهلاتهم) من أهم التحديات والمشاكل والتي جاءت بالترتيب الأول بمتوسط حسابي (4.4643) وانحراف معياري (0.88117) مما يعني بأن فرص العمل الموجودة بالقطاع

غير المهيكّل التي يضطر الخريجين لتقلدها رغم عدم تناسبها مع تخصصاتهم، وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت له دراسة (المحجوب وبلغيث، 2014) (<http://www.annd.org>) حول العمل غير المهيكّل في البلدان العربية والتي توصلت من خلال التحليل للبيانات الإحصائية إلى أهمية العمل غير المهيكّل من منظور الحماية الاجتماعية وجاءت العبارة (الأولى) ((محدودية مهارات العمل للخريجين الجدد وتوفر موظفين أجانب لسد المهارات المطلوبة)) بالترتيب الثاني بمتوسط حسابي (4.1429) وانحراف معياري (0.93152) مما يدل على أن ضعف مهارات وتوفر عمالة أجنبية للعمل بسوق العمل الليبي احدى التحديات التي تواجه الخريجين بهذا السوق، وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت له دراسة (البنك الدولي، 2016) حول ديناميكيات سوق العمل في ليبيا والتي توصلت من خلال التحليل لوضع السوق الليبي إلى أن هيكل التعاقدات العمالية، والحصص المخصصة للمواطنين وغير المواطنين، كذلك المهارات المتصلة بفرص العمل تمثل إحدى التحديات والمشاكل بسوق العمل الليبي أما العبارة الرابعة، بالجدول ((غياب المعايير العلمية للتوظيف وعدم مقدرة الخريج على الحصول على عمل يتناسب مع مؤهلاته)) جاءت في الترتيب الثالث بمتوسط حسابي (3.8571) وانحراف معياري (0.97046) مما يعني أن من بين التحديات ضعف وجود المعايير العلمية التي توافق بين التخصص والوظيفة التي ينبغي أن يتقلدها الخريج ، أما عن التحديات الأخرى التي تواجه الخريجين ما ورد بالعبارة الثانية، بالجدول (محدودية القطاع الخاص وعدم المقدرة على استيعاب الأعداد الكبيرة من الخريجين) والتي جاءت بالترتيب الرابع بمتوسط حسابي (3.3214) وانحراف معياري (1.09048).

تحليل الفرضية الثالثة : ما تصورات طلبة كلية المحاسبة جامعة غريان للإصلاحات والتطوير بسوق العمل لاستيعاب القوى العاملة الجديدة؟

للتعرف على التطوير والتحديث الذي ينبغي أن يتم في سوق العمل الليبي فيما يتعلق بالخريجين الجدد الذين يبحثون عن وظائف قام الباحثون بتحليل إجابات المشاركين التي تعبر عن مدى إدراكهم لتلك الإصلاحات تم التوصل إلى الوسط الحسابي والانحراف المعياري للبيانات والمكونات التي تشكل تلك عمليات التطوير والتحسين في سوق العمل الليبي باستخدام التحليل الإحصائي SPSS وفق الجدول التالي .

جدول (7) تصورات طلبة كلية المحاسبة جامعة غريان للإصلاحات والتطوير بسوق العمل لاستيعاب القوى العاملة الجديدة

البيان	N	المتوسط Mean	الانحراف المعياري Std. Deviation	الترتيب اعتماداً على المتوسط الحسابي
إنشاء الشراكات بين القطاعين العام والخاص لتعزيز ريادة الأعمال وخلق فرص عمل في القطاع الخاص	28	4.4643	.57620	3
تقوية العلاقة بين المؤسسات التعليمية والقطاع الخاص والاتفاق على معايير استيعاب الخريجين	28	4.6429	.55872	1
إنشاء قاعدة بيانات مجمعة للقطاعين العام والخاص لتحسين التخطيط لاحتياجات القوى العاملة المستقبلية	28	4.5357	.74447	2
تحسين مستويات التعليم والتدريب لربط الخريج ببيئة العمل	28	4.5357	.57620	2
فتح آفاق لمشاريع صغيرة تدعم القطاع الخاص وقدراته على استيعاب الخريجين الجدد	28	4.3929	.78595	4
الإصلاحات		4.5143	.26347	

من النتائج الواردة بالجدول أعلاه يتبين أن كل العبارات جاءت في إطار عمليات التطوير التي يراها المشاركون، حيث جاءت العبارة (الثانية) بالترتيب الأول من حيث إحداث التطوير والتحسين بسوق العمل بمتوسط حسابي (4.6429) وانجراف معياري (55872). وكانت العبارة الثانية (تقوية العلاقة بين المؤسسات التعليمية والقطاع الخاص والاتفاق على معايير استيعاب الخريجين) وهذا يتوافق مع دراسة (المصلي، 2019) حول التعليم المحاسبي في ليبيا وتحديات سوق العمل والتي أشارت إلى عدم وجود تعاون بين الأقسام العلمية بالكليات والوحدات الاقتصادية والتوصية بإيجاد برامج لتقوية العلاقة بينهم وتطوير المعرفة، أما العبارتين الثالثة والرابعة جاءت بالترتيب الثاني في الأهمية لإحداث التطوير، حيث كانت العبارة الثالثة (إنشاء قاعدة بيانات مجمعة للقطاعات العام والخاص لتحسين التخطيط لاحتياجات القوى العاملة المستقبلية)، بينما العبارة الرابعة (تحسين مستويات التعليم والتدريب لربط الخريج ببيئة العمل) بمتوسط حسابي (4.5357) وانجراف معياري (74447). للعبارة الثالثة ومتوسط حسابي (4.5357) وانجراف معياري (4.5357) للعبارة الرابعة مما يعني الحاجة إلى استخدام مؤشرات علمية معتمدة على البيانات عند التخطيط لسوق العمل واحتياجاته من القوى العاملة بالقطاعات العام والخاص، أما العبارة الأولى جاءت بالترتيب الثاني والعبارة هي (إنشاء الشراكات بين القطاعين العام والخاص لتعزيز ريادة الأعمال وخلق فرص في القطاع الخاص) بمتوسط حسابي (4.4643) وانجراف معياري (57620). أما العبارة الخامسة (فتح آفاق لمشاريع صغيرة تدعم القطاع الخاص وقدراته على استيعاب الخريجين الجدد) جاءت بالمرتبة الرابعة بمتوسط حسابي (4.3929) وانجراف معياري (78595). مما يعني أن هناك حاجة لفتح مشاريع من الممكن أن تدعم القطاع الخاص الليبي في استيعاب الخريجين الجدد نظراً لصغر حجم هذا القطاع.

النتائج :

أظهرت نتائج التحليل الإحصائي الآتي :-

أولاً : النتائج المرتبطة بالوضع الحالي للتوظيف .

1. تركز الوظائف الشاغرة بالمدن الكبيرة والاقتصادية.
2. التأثير السلبي للأوضاع الاقتصادية على توظيف الخريجين الجدد.
3. ضعف مهارات الخريجين وعدم تناسبها مع الوظائف الشاغرة.

ثانياً : النتائج المرتبطة بالتحديات والمشاكل التي تواجه الخريجين .

1. استقطاب القطاع غير المهيكل للخريجين.
2. الطلب المتزايد على القوى العاملة الأجنبية لسد النقص في مهارات الخريجين الجدد.
3. وجود قصور في تطبيق المعايير العلمية لتوظيف الخريجين.
- 4 . ليس هناك قطاع خاص كبير يمكن من استيعاب الخريجين الجدد.

ثالثاً : النتائج المرتبطة بالإصلاحات والتطوير لسوق العمل .

- 1 . الحاجة لترسيخ العلاقة بين مؤسسات التعليم العالي ومنظمات سوق العمل.
- 2 . الحاجة لقاعدة بيانات للقطاعات العام والخاص بسوق العمل لتسهيل تخطيط القوى العاملة.
- 3 . الحاجة لربط التعليم العالي بالبيئة المحيطة.
- 4 . الحاجة للشراكة بين القطاعين العام والخاص لاستيعاب القوى العاملة.

التوصيات :

في ضوء النتائج السابقة التي تم التوصل إليها يوصي الباحثون بالآتي : -

- 1 . وضع رؤية شاملة لإعداد الخريجين بالشكل الذي ينسجم مع المؤهلات والتخصصات المختلفة وتناسبها مع الوظائف الشاغرة بالمدن الاقتصادية والكبيرة.
- 2 . تطوير مهارات الخريجين بالشكل الذي يمكن معه المساهمة في التطوير الإداري والاقتصادي.
- 3 . العمل على إعداد وتطوير البرامج التعليمية اللازمة لتهيئة خريجين يمكنهم تقلد الوظائف الشاغرة بسوق العمل.
- 4 . تفعيل مهارات طلاب التعليم العالي وربطهم عملياً بالقطاع المهيكّل والرسمي بما يمكن معه التعرف على متطلبات العمل والمهارات المطلوبة لشغلها.
- 5 . تدريب الخريجين الجدد على الوظائف الشاغرة المتوقعة بسوق العمل بما يتناسب مع مؤهلات وتخصصات الخريجين الجدد وبما يمكن من منافسة القوى العاملة الأجنبية.
- 6 . إعداد المعايير العلمية الواضحة التي تضمن العدالة في توظيف الخريجين.
- 7 . العمل على دعم الخريجين بقروض تضمن إنشاء مشاريع صغيرة توسع من قاعدة القطاع الخاص.
- 8 . العمل على إعداد البرامج التي تكفل الربط بين مناهج التعليم العالي ومتطلبات القطاعين العام والخاص بسوق العمل الليبي.
- 9 . إعداد قاعدة بيانات تساعد على تخطيط القوى العاملة على مستوى الدولة الليبية.
- 10 . ترسيخ ثقافة التدريب الذاتي لدى الخريجين وتشجيع البحث عن الوظائف التي تضمن التقدم الاقتصادي.

المقترحات البحثية :

حيث نوصي بإجراء دراسات أخرى تتناول سوق العمل بليبيا (مدخل معاصر لتخطيط سوق العمل من منظور مخرجات التعليم العالي) .

المصادر والمراجع:

المراجع العربية

- 1 . البنك الدولي (2016), ديناميكيات سوق العمل في ليبيا (إعادة الاندماج من أجل التعافي). مجموعة البنك الدولي
- 2- . ابوخنجر(2015) مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل دراسة سوسولوجية لواقع التعليم العالي في ليبيا. مجلة عالم التربية. العدد،15، ص ص 51-77 .
- 3 . الربيعي، فلاح خلف على، تحديات الموازنة بين مخرجات التعليم وسوق العمل في ليبيا، المستقبل العربي، العدد 457،المجلد،39، لبنان، ص ص 66 -94، 2017.
- 4 . الشبه، رمضان عبد الله، حدود، مسعود مصطفى، أسباب عدم التوافق بين مخرجات التعليم الجامعي ومتطلبات سوق العمل في ليبيا، المجلة الجامعة، العدد السابع عشر، المجلد الثالث، ص ص 75 - 108 ، 2015 .
- 5 . التريكي، مصطفى الصغير والنقراط، أحمد محمد، قراءات في نتائج دراسة خريجي المؤسسات التعليمية والتدريبية ومتطلبات سوق العمل، المجلة الجامعة، العدد الخامس عشر، المجلد الثاني، الزاوية،2013.
- 6 . المغربي، مرعي عبد الله و الودان، أبوبكر محمد ، معوقات الموازنة بين مخرجات التعليم والتدريب المهني واحتياجات وشروط سوق العمل، منظمة العمل العربية، القاهرة، 10، 11 /8/ 2009.
- 7 . مؤتمر العمل الدولي، أزمة عمالة الشباب: حان وقت العمل، مكتب العمل الدولي، جنيف، 2012.
- 8 . منظمة العمل الدولية، الشباب والتشغيل في شمال أفريقيا: عرض عام إقليمي، تقرير لمؤتمر الشباب والتشغيل في شمال أفريقيا، 2017.
- 9 . مرجين، حسين سالم، منظومة التعليم الجامعي الحكومي في ليبيا الواقع - والمستقبل، مجلة الأكاديمية للعلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد التاسع، (2015) .
10. مصلى، عبد الحكيم محمد، التعليم المحاسبي في ليبيا وتحديات سوق العمل، رماح للبحوث والدراسات، العدد 38، (2019) .

المراجع الاجنبية

- Elzaltini, S (2008). The Higher Education system in Libya: trends and issues. Vol 39 , , pp. 131 – 144
- Klucznik-Toro, A. (2007). Co-operation between higher education institutions and industry: the case study from Wroclaw in the lower Silesia region
- Piatkowski, M, (2020) Expectations and Challenges in the Labour Market in the Context of Industrial Revolution 4.0. The Agglomeration Method-Based Analysis for Poland and Other EU Member States. Vol, 7; issue 13
- Tantoush, M, S , Hamadan, R, I and Abughaighis, H, (2018). Challenges and needs of Youth in the Libyan job market

المواقع الإلكترونية:

(بن زقر, سعيد, (2014), تحديات سوق العمل) /https://alphabet.argaam

(العاني, مها (2017), تحديات الطالب الجامعي, جريدة الوطن) /alwatan.com

باهرمرز, اسماء, (2020) الحلقة المفقودة.. بين مخرجات التعليم.. وسوق العمل

https://gulf365.com

(النوري, فيصل, (2020) الحلقة المفقودة.. بين مخرجات التعليم وسوق العمل

https://gulf365.com
https://blogs.worldbank.org

–

Labour migration dynamics in Libya – IOM Publications